

Distr.
GENERAL

S/1998/375
11 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا بجورجيا

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١١٥٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو في حضورها. وفي القرار نفسه، طلب إليّ المجلس أن أواصل بإبقائه على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم، بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ ذلك القرار، تقريراً عن الحالة في أبخازيا بجورجيا يشمل عمليات البعثة، وأن أقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طبيعة حضور الأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - واصل السيد ليفيو بوتا، ممثلي الخاص لجورجيا، والاتحاد الروسي بصفته طرفاً تيسيرياً، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق أصدقاء الأمين العام، بذل جهود دؤوبة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لدفع عملية السلام الجورجية - الأبخازية قدماً. وتأثرت هذه الجهود سلباً بموجة جديدة من التوتر في المنطقة، اتسمت بمحاولة اغتيال في ٩ شباط/فبراير تعرض لها السيد إدوارد شيفرنادزه رئيس جمهورية جورجيا، (انظر A/53/66-S/1998/115)، وبظروف أمنية متدهورة في منطقة عمليات البعثة. واتسمت الفترة أيضاً بانتشار الاستياء لدى اللاجئين والمشردين داخليا في جورجيا. وفي أثناء اجتماع عُقد في نيويورك في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ مع السيدة لويز فريشيت، وكيلة الأمين العام، أفاد السيد زوراب زفانيا، رئيس برلمان جورجيا، بأنه يُهاب بالسلطات أن تتخذ إجراءات لمعالجة الوضع.

٣ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس التنسيق، المنشأ استناداً إلى البيان الختامي للاجتماع الذي عقد بين الطرفين الجورجي والأبخازي في جنيف في الفترة ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، دورة استثنائية في تبليسي برئاسة ممثلي الخاص ومشاركة ممثلي طرفي النزاع، والاتحاد الروسي بصفته طرفاً تيسيرياً، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفريق أصدقاء الأمين العام. وحضر أيضاً ممثلون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وكذلك السيد زوراب لأكيربايا، أمين لجنة التنسيق الثنائية

الجورجية - الأبخازية المشتركة. وسبق هذه الدورة، التي عقدت بناء على طلب الطرف الأبخازي لمعالجة "تصعيد الأنشطة الإلهابية والإرهابية" في المنطقة، اجتماعان للفريق العامل الأول المعني بالمسائل المتصلة بعدم استئناف الأعمال العدائية بشكل دائم والمشاكل الأمنية، والفريق العامل الثالث المعني بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وترأس الاجتماعين منسقا الفريقين، وهما على التوالي الميجور جنرال هارون الرشيد، رئيس المراقبين العسكريين للبعثة، والسيد ماركو بورسوتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام مجلس التنسيق، في جملة أمور، باعتماد ولاية لبعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات في أبخازيا بجورجيا (انظر الفقرات ١٨ و ٤٠ - ٤٣ أدناه). وأصدر تعليمات للفريق العامل الأول باستحداث آلية للتحقيق في انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (انظر S/1994/583) والأعمال التخريبية/الإرهابية في منطقة النزاع ومنع حدوثها؛ وطلب إلى الفريق العامل الثاني المعني باللاجئين والمشردين داخليا أن يجتمع لمناقشة تنفيذ المهام المنوطة به.

٤ - وفي ٣١ آذار/ مارس، عُقدت في سوخومي الدورة الثالثة لمجلس التنسيق، التي حضرها المشاركون ذاتهم. وطلب المجلس إلى الفريق العامل الأول أن يسرع بوضع آليات للتحقيق في انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، وكذلك في الأعمال التخريبية والإرهابية في منطقة النزاع، ومنع حدوثها. وبناء على مقترح الاتحاد الروسي، قرر المجلس أن ينظر في إضفاء الطابع القانوني على مركز العائدين تلقائيا في قطاع غالي في أبخازيا بجورجيا، وأن ينظر في تقديم قدر من المساعدة الإنسانية الإضافية من الاتحاد الروسي إلى سكان المنطقة. وقرر مجلس التنسيق أيضا أن يعقد، في النصف الثاني من العام، اجتماعا خاصا بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتشجيع مناخ من الثقة المتبادلة والتفاهم. وأصر رئيس الوفد الأبخازي على أن يغير في اللغة الروسية، التي هي لغة عمل المجلس، أسماء مواقع جغرافية في أبخازيا بجورجيا، وهو أمر لم يقبله الطرف التيسيري الروسي والممثلون الجورجيون. ومن المقرر عقد دورة المجلس القادمة في أيار/ مايو ١٩٩٨ في تبليسي.

٥ - وجرت أيضا اتصالات ثنائية بين الجانبين. فقد تنقل أمين لجنة التنسيق الثنائية المشتركة مرارا بين تبليسي وسوخومي. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أدى السيد نيكو ليكيشفيلي، وزير خارجية جورجيا، برفقة وزيري الطاقة والنقل والاتصالات ورئيس شركة النفط الجورجية، زيارة لسوخومي والتقوا بالقيادة الأبخازية في إطار اللجنة. وأعرب كل من الجانبين عن ارتياحه لنتائج المحادثات. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أدى رئيس مجلس وزراء جمهورية أجاريا المستقلة ذاتيا زيارة لسوخومي.

٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، التقى ممثلو الاتحاد الروسي بالجانبين لحفز التقدم في عملية السلام. وفي النصف الأول من آذار/ مارس، أدى السيد ليكيشفيلي والسيد إراكلي ميناغاريشفيلي، وزير خارجية جورجيا، زيارة لموسكو وشاركا في جلسات هيئات رابطة الدول المستقلة، حيث كانت المسائل المتصلة بالنزاع الجورجي الأبخازي مدرجة في جدول الأعمال. وفي ١٧ آذار/ مارس، قدم إلى سوخومي ليف ميرونوف، السفير المتجول للاتحاد الروسي. وفي آذار/ مارس أيضا زار موسكو السيد سيرجي باغابش،

رئيس حكومة الأمر الواقع الأبخازية، والسيد أنري جيرغينيا، الممثل الشخصي للزعيم الأبخازي السيد فلاديسلاف آردزنيا، في عملية السلام.

٧ - ومن ١٨ إلى ٢٥ آذار/ مارس، أدى وفد تابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يرأسه السفير جيرارد ستودمان، مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة، زيارة لجورجيا، بما في ذلك منطقة النزاع، والتقى بممثلين لحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية.

٨ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلو الاتحاد الأوروبي أيضا اتصالات مع الجانبين. فمن ١ إلى ٣ نيسان/أبريل، أدى وفد يتألف من سفراء ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان المفوضين لدى جورجيا، وكذلك ممثل لمكتب الاتحاد الأوروبي في تبليسي، زيارة لأبخازيا بجورجيا، حيث التقوا بالقيادة الأبخازية.

٩ - وفي أثناء هذه الفترة، أعلنت حكومة جورجيا أنه، وفقا لاتفاق تم التوصل إليه مع السلطات الروسية، سيستلم حراس الحدود الجورجيون من نظرائهم الروسين مسؤولية القيام بدوريات على الحدود البحرية لجورجيا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وبما أن ذلك سيضمحل المياه الإقليمية على امتداد ساحل أبخازيا بجورجيا، فقد ذكر الجانب الأبخازي أنه سيتصدى لأي محاولة من جانب حكومة جورجيا للقيام بدوريات في المياه المتاخمة للساحل أو للسيطرة على النقل البحري في تلك المياه.

١٠ - وفي ١٤ آذار/ مارس، أجرت السلطات الأبخازية "انتخابات الحكم المحلي" في جميع أنحاء أبخازيا بجورجيا، باستثناء قطاع غالي، بالرغم من نداءات المجتمع الدولي بعدم إجراء هذه الانتخابات ما دام المركز السياسي للمنطقة لم يتقرر بعد ولم يُمنح اللاجئين والمشدون داخليا خيار المشاركة. وأنكر شرعية الانتخابات كل من مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والناطق باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي. واحتج على ذلك أيضا كل من حكومة جورجيا وبرلمانها.

١١ - وفي تقريره السابق، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/51) أعلنت المجلس أن "البرلمان" الأبخازي سن "قانونا" للخصخصة أعلنت حكومة جورجيا أنه غير شرعي وحذرت من أن تنفيذه في نهاية المطاف قد يعقّد عملية التوصل إلى تسوية سلمية. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الأبخازية أعمالها التحضيرية لتنفيذ "القانون" وأنشأت لجنة لإدارة الممتلكات لكي تضطلع بعملية الخصخصة. وردا على ذلك، أصدر البرلمان الجورجي، في ١ نيسان/أبريل، بيانا ينص على أن أي تشريع تسنه السلطات الأبخازية باطل ولاغ وأن أي معاملة مدنية وقانونية تنتهك التشريع الجورجي بشأن الممتلكات لاغية أيضا. وأشار البيان إلى أن وجود عملية للخصخصة في إقليم أبخازيا بجورجيا لن يكون ممكنا إلا بعد إعادة السلامة الإقليمية لجورجيا وعودة اللاجئين وكذلك المشردين داخليا.

١٢ - وبين ١٢ آذار/ مارس و ٢٤ نيسان/أبريل، نظم ممثلو بعض الأحزاب السياسية الجورجية، إلى جانب اللاجئين والمشردين داخليا، مظاهرات في الجسر الرئيسي على نهر إنغوري. وقدم المشاركون عددا من المطالبات تتصل بتسوية للنزاع الجورجي الأبخازي، بما في ذلك إعادة الفورية للاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن، وإعطاء "الدبلوماسية الشعبية" دورا رئيسيا، وانسحاب قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من منطقة النزاع. وبالرغم من أن عدد المشاركين تراوح بين العشرات والمئات أو حتى الآلاف، في بعض المناسبات، فإنهم أغلقوا باستمرار الطريق M-27، مما عرقل عمليات البعثة والمنظمات الإنسانية (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

ثالثا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٣ - تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العمل ضد الجوع ومنظمة أطباء بلا حدود (فرنسا)، الوكالات الرئيسية التي تعالج احتياجات المدنيين في أبخازيا، جورجيا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تسهيل عمليات التنسيق في المنطقة. كما تواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تنفيذ برنامجها للتطعيم بدعم من منظمة أطباء بلا حدود، فرنسا.

١٤ - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة أدوات إصلاح الأسقف الى المدنيين العائدين إلى منازلهم كجزء من برنامجها المتعدد القطاعات. وقد أكملت منظمة العمل ضد الجوع في نهاية شباط/فبراير وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجها لعام ١٩٩٧ المتعلق بإصلاح المدارس، وأكملت إصلاح ١٧ مدرسة في منطقة سوخومي، وقامت منظمة العمل ضد الجوع أيضا بتجديد المستشفى الموجود في تكفارتشيلي وبدعم قدمته أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن توزع في عام ١٩٩٨ أسمدة على العائدين والمشردين داخليا والأسر الضعيفة وذلك لتحسين محاصيلها من الذرة والبرتقال واليوسفي. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها لمنظمة غير حكومية محلية، السلام والوفاق، وذلك لتقديم المساعدة الطارئة إلى المسنات في سوخومي. وبدأت منظمة الطوارئ الأولى برنامجا طارئا لإصلاح الشقق من أجل المسنين الغاية في الضعف المقيمين في سوخومي. وفي وادي كودوري تعمل منظمة الطرف المناظر الدولية على تلبية الاحتياجات الطارئة. كما تواصل منظمة هالو ترست أنشطتها لإزالة الألغام على طول نهر جومستا وإنغوري.

١٥ - وعلى نحو ما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإن إغلاق جسر إنغوري الرئيسي (انظر الفقرة ٢٨ أدناه) قد أعاق وبدرجة خطيرة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين لها في أبخازيا، جورجيا. وقد أجبر الاحتجاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن توقف تماما توزيع أدوات إصلاح الأسقف للعائدين في منطقة غالي مما يهدد بإجبار المكتب على تقليص برنامجها لتوزيع الأسمدة أيضا. وقد توقفت خطط اليونيسيف الرامية إلى تعزيز برنامجها للتحصين وتقديم الأدوية الأساسية والإمدادات إلى

المستشفيات والعيادات وتقديم الأدوات المدرسية في جميع أنحاء أبخازيا، جورجيا. وقد اضطرت مطابخ الحساء التابعة لمنظمة العمل ضد الجوع إلى خفض حصصها الغذائية اليومية إلى ما يكفي ٣٠٠٠ شخص من المسنين معظمهم من ذوي الأصل العرقي الروسي أو الجورجي لعدم إمكانية نقل الإمدادات الغذائية للمنظمة عبر الجسر. ولم تستطع منظمة الطرف المناظر الدولية نقل اللوازم والمعدات الطبية أو الأثاث المدرسي إلى منطقة غالي وسوخومي. كما أجلت الرابطة السبئية للتنمية والإغاثة التي تمويلها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تنفيذ مشروع للتدريب الصحي ومشروع لتوليد الدخل في سوخومي لأن إغلاق الجسر قد أعاق طريقها الوحيد إلى داخل المنطقة. وبالمثل فقد تأجل عدة مرات الموعد النهائي لتقديم طلبات لمشاريع إصلاح في مجال الصحة والتعليم تصل قيمتها إلى ٥ ملايين دولار مقدمة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة نظرا لأن مقدمي الطلبات لم يستطيعوا السفر في أمان عبر نهر إنغوري لإجراء التقييمات.

١٦ - وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بما في ذلك آخر الحوادث المتكررة للنهب المسلح واختطاف السيارات والسلب، أعربت وكالات المعونة عن قلقها لحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية ودعتها إلى تقديم الدعم الكامل لها لضمان استمرار المساعدة الإنسانية في الوصول إلى المدنيين المحتاجين.

١٧ - ولم يف بعد مستوى الدعم المقدم من مجتمع المانحين الدوليين للبرامج الإنسانية في أبخازيا، جورجيا، بالاحتياجات في المنطقة، لا سيما في مناطق العودة. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لتقديم ٥ ملايين دولار لإصلاح المرافق الصحية والتعليمية. ومن المأمول أن يتقدم المانحون بمساهمات حتى يمكن الحفاظ على المستويات البرنامجية الحالية. وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في شباط/فبراير، وبالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى بتنظيم زيارة إلى المنطقة قام بها وزير التعاون الإنمائي الهولندي.

١٨ - وفي الفترة من ٤ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/ مارس قامت بعثة تألفت من ٢٣ عضوا ورأسها السيد بيرت برنادر وضمت ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وحكومة هولندا والجمعية الألمانية للتعاون التقني بزيارة لأبخازيا، جورجيا. وقد شملت البعثة التي رافقها أيضا ممثلون عن حكومتَي الاتحاد الروسي واليونان تحت إشراف الأمم المتحدة وضمن ولاية الفريق العامل الثالث التابع لمجلس التنسيق. وأصدرت البعثة تقريرها في آذار/ مارس (انظر الفقرات ٤٠ إلى ٤٣ أدناه).

١٩ - وواصل مكتب حقوق الإنسان في سوخومي عمله من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا. ويعتبر التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضمن إطار مكتب حقوق الإنسان أمرا مفيدا. ففي ١٣ شباط/فبراير، أصدر المكتب بيانا صحفيا أعرب فيه عن القلق بشأن القيود المفروضة على التعليم باللغة الجورجية في مدارس منطقة غالي. وقد تخلت رئيسة المكتب السيدة إليزابيث ستام عن وظيفتها

في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد أن أكملت عاما واحدا في الخدمة. وتعمل مفوضية حقوق الإنسان على وضع ترتيبات لإرسال بديل عنها. ويجري تعيين موظف مبتدئ إضافي لحقوق الإنسان.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

٢٠ - لا يزال الممثل الخاص السيد ليفيو بوتا (رومانيا)، يتولى رئاسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وفي إطار مجهوداتي الرامية إلى تعزيز العنصر السياسي للبعثة (انظر S/1997/340، الفقرة ٣٩) فقد عينت الآن السيدة هايدي تاغليافيني (سويسرا) نائبة لرئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وسيكون مقر السيدة تاغليافيني، والتي تولت مهامها في ٢٤ آذار/مارس، في سوخومي، وسوف تنتقل عند الضرورة إلى تبليسي.

٢١ - ومنذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن وحتى حادثة اختطاف الرهائن في ١٩ شباط/فبراير (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) ظلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تعمل في منطقة الأمن والمنطقة المقيدة التسليح بقطاعي زوغديدي وغالي وفي وادي كودوري، واستطاعت تنفيذ مهامها الموكلة إليها بفعالية. إلا أنه غداة وقوع الحادثة المذكورة آنفا فإن أسلوب عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، والتي كانت قد جرى تنقيحها بشكل مؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إثر حادثة أخرى لاختطاف الرهائن (انظر S/1997/827، الفقرة ١٣) قد جرى تنقيحها مرة أخرى بشكل جذري. وتم الآن وقف جميع دوريات العمليات ولا تتم الدوريات إلا لأغراض إدارية أو لأغراض الحراسة فقط على طول الطريق الرئيسي العابر للقطاعات. وفي الوقت الذي يستمر فيه تسيير الدوريات بواسطة سيارتين في جميع الأوقات فإنها تسيير الآن في حراسة مركبات مضادة للألغام في المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح. كما تم نقل قواعد لفرقة البعثة في القطاعين إلى قطاع المقر الرئيسي في زوغديدي ومدينة غالي، حيث يلتقي المراقبون يوميا مع ممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسلطات المحلية لمناقشة المسائل الأمنية. وكنتيجة لهذه القيود الجديدة لأسلوب عملها تجد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا نفسها غير قادرة على تنفيذ المهام الموكلة لها بفعالية لجميع الأغراض العملية.

٢٢ - ونظرا لأن المشاورات المتعلقة بتحسين الحالة الأمنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والمتعلقة بمفهوم جديد محتمل لعمليات البعثة لا تزال جارية (انظر الفقرة ٢٧ أدناه) فقد تقرر، وباستثناء حالات قليلة، وقف التناوب المنتظم للمراقبين العسكريين في الوقت الحالي. وكنتيجة لذلك، يبقى حجم القوام الحالي للبعثة عند ٩١ مراقبا (انظر المرفق).

٢٣ - وسيتذكر أعضاء المجلس أن ترتيبات كانت تجري عند تقديمي للتقرير المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لتزويد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بطائرة هليكوبتر لدعم عمليات الإخلاء الطبي ولأغراض العمليات (انظر S/1998/51، الفقرة ١٨). وقد وصلت طائرة الهليكوبتر إلى منطقة البعثة في ٣١ آذار/مارس. إلا أن الصعوبات الإدارية مع السلطات الجورجية والروسية لا تزال تحرم البعثة من استخدام

الطائرة التي تتبع في مطار أدلر في سوشي. وتتواصل المشاورات مع السلطات ذات الصلة لضمان وزعها بسرعة وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لأمن البعثة.

٢٤ - وكان أفراد البعثة والممتلكات عرضة لأعمال عنف شنتها جماعات إجرامية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وقعت إحدى هذه الحوادث في ٢٤ كانون الثاني/يناير، عندما اقتحم عدد من الرجال المسلحين أماكن إقامة المراقبين العسكريين في مدينة غالي فأرعبوا مراقبا كان قد وصل توا وسرقوا المنزل. ووقعت حادثة أخرى اتسمت بخطورة شديدة في الصباح المبكر من يوم ١٩ شباط/فبراير عندما قامت مجموعة من رجال مسلحين يتراوح عددهم بين ١٥ و ٢٠ شخصا باقتحام مقر قطاع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في زوغديدي. وبعد أن أطلقت عيارات نارية على إطارات مركبات البعثة، قامت المجموعة باحتجاز ٤ مراقبين كرهائن وهربت في واحدة من مركبات البعثة. وبعد بضع ساعات وبناء على طلب محتجزي الرهائن، أرسل المراقبون العسكريون المحتجزون طلبات هاتفية عديدة إلى عواصمهم. وشملت هذه الطلبات (١) إجراء محادثات مع ما يسمى بـ "الحكومة الشرعية لجورجيا" والحكومة الحالية؛ (٢) سحب جميع الوحدات الروسية من جورجيا؛ و (٣) إطلاق سراح السجناء السياسيين في جورجيا. وبعد مفاوضات أجرتها السلطات الجورجية مع مختطفي الرهائن تم الإفراج عن ثلاثة من المراقبين في الفترة الواقعة بين ٢٢ و ٢٥ شباط/فبراير. واستطاع المختطف الرابع الهرب وعثر عليه سالما بعد ذلك في مقر البعثة.

٢٥ - وينبغي الإشارة إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قد اتخذت عدة خطوات بالفعل لمعالجة الخطر الذي تشكله المجموعات الإجرامية والجماعات المتصلة بها في المنطقة. وبالإضافة إلى تنقيح أسلوب عمل البعثة وضعت الترتيبات مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لاستدعاء القوة كلما برز تهديد يستهدف دوريات البعثة أو أماكن إقامتها، فضلا عن ذلك فقد تم تجميع أماكن إقامة المراقبين العسكريين في غالي وزوغديدي في مجموعات في منازل معينة جرى اختبارها للتأكد من سلامتها بحيث توفر أمناً أفضل. ويتم تسيير دوريات عشوائية للبعثة أثناء الليل حول هذه المجموعات من المنازل. وتقوم قوات تابعة لوزارة الداخلية في جورجيا حالياً بحراسة مقر قطاع زوغديدي على مدى ٢٤ ساعة كما يتم نشر حراس يجري التعاقد معهم محلياً في كل واحد من المواقع التي تشغلها البعثة في غالي وسوخومي وبتسوندا. وأخيراً، يجري وضع الترتيبات لتزويد البعثة بمركبات مضادة للقذائف بالإضافة إلى هيليكوبتر الدعم.

٢٦ - وبدأ فريق لتقييم الأمن تابع للأمم المتحدة زيارة إلى منطقة البعثة في ١٩ شباط/فبراير، وهو يوم وقوع حادثة اختطاف الرهائن، من أجل تقييم التدابير الأمنية التي تم اتخاذها بالفعل وللنظر في مدى الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية. وفي ضوء التطورات اللاحقة واستناداً إلى تقييم الفريق، يبدو أن ثمة حل محتمل وهو تزويد البعثة بوحدة للحماية الذاتية مع توفير أفراد الدعم المدني اللازم والتي ستتمثل مهمتها في حراسة كل موقع من مرافق البعثة ما عدا تبليسي. وسيقوم أفراد مدنيون بتوفير الدعم الطبي للوحدة. وعلى النحو المتصور حالياً سيتم نشر الوحدة المكونة من ٢٩٤ فرداً على مدار الساعة على ثلاث نوبات

تتألف كل منها من ١١ فردا لحماية قواعد الفرق الأربع في قطاعي غالي وزوغديدي، ومقري القطاعين والمقر الرئيسي في سوخومي. وسيشكل ١٦ ضابطا إضافيا هيكل القيادة كما سيكمل ٤٧ آخرون تأمين الدعم السوقي. ولن تسيّر هذه الوحدة أية دوريات. وسيستمر المراقبون العسكريون في تسيير الدوريات دون حراسة بالرغم من عدم الإذن لهم بذلك إلا في مركبات مضادة للقذائف أو مضادة للألغام، إلا أن الوحدة تستطيع في حالات استثنائية تقديم المساعدة إلى دوريات البعثة إذا رأى كبير المراقبين العسكريين أن ذلك ضروري. وستوفر الوحدة الحماية أيضا، ضمن القدرة التشغيلية للبعثة، لوكالات الأمم المتحدة الأخرى بناء على طلبها. ومن الواضح، أن نشر وحدة الحماية هذه لن يعفي الأطراف من مسؤولياتها لتوفير الأمن الكافي للبعثة ولن تنقضي الحاجة إلى المساعدة التي تقدمها حاليا قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٢٧ - أطلع ممثلي الخاص حكومة جورجيا على هذا المقترح فرحبت بها وأبدت استعدادها لمساعدة البعثة عند الاقتضاء. غير أن السلطات الأبخازية أبدت الآن تحفظات على المقترح بالرغم من أنها لم تعترض عليها عندما قدم لها إيضاح بشأنها في المرة الأولى. وبناء على ذلك، يواصل ممثلي الخاص إجراء مشاورات مع كافة المعنيين، بما في ذلك فريق "أصدقاء الأمين العام"، من أجل ضمان إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق الحماية هذه التي من شأنها أن تمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من استئناف الأنشطة التي عهد بها إليها بموجب ولايتها.

٢٨ - وإضافة إلى آثارها السلبية على تقديم المساعدة الإنسانية للمنطقة، فإن إغلاق الجسر الرئيسي على نهر إينغوري أثر بشكل خطير كذلك على عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حيث منعهما المتظاهرون من عبور الجسر بالمركبات. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ نيسان/أبريل أغلق المتظاهرون الجسر أيضا في وجه المشاة، باستثناء ما تعلق بالاستخدامات المدنية المحلية. وحيث أن الإغلاق يشكل عائقا خطيرا أمام حرية تنقل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتترتب عليه آثار تنفيذية وإدارية بالنسبة للبعثة، فإن ممثلي الخاص، وكبير المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تقدما باحتجاجات شديدة إلى السلطات الجورجية بمختلف مستوياتها. ووافق المتظاهرون الآن على رفع القيود المتعلقة بالعبور باستثناء قوات حفظ السلام.

٢٩ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الاجتماعات الرباعية الأسبوعية التي يرأسها قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وجدير بالذكر أن الاجتماعات يشارك فيها كبير المراقبين العسكريين وممثلو الشرطة والمليشيات والدوائر الأمنية والإدارة المحلية الجورجية والأبخازية لمناقشة المسائل الأمنية وغيرها من المسائل التي تؤثر على الطرفين على المستوى المحلي. ولم تمثل الإدارة أو الشرطة الجورجية في أي من تلك الاجتماعات باستثناء اجتماع يوم ١٥ نيسان/أبريل الذي حضره نائب عمدة زغديدي. والممثل الوحيد عن الطرف الجورجي هو كبير المراقبين العسكريين في زغديدي الذي كان يحضر بصورة متقطعة. ومع ذلك، فإن تلك الاجتماعات لا تزال تشكل منتدى مفيدا للنظر في المسائل المحلية.

٣٠ - وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في أبخازيا، جورجيا، وتتبادل معها المعلومات على نحو منتظم وتمدها بالحراس المرافقين إذا ما طلب ذلك وكان ممكنا من الناحية العملية.

خامسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣١ - تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة، باذلة قصارى جهودها في الظروف الراهنة، مراقبة عمليات قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. ويظل التعاون بين البعثة والقوات جيدا في الميدان. وتعد اجتماعات متكررة ومنتظمة لمناقشة المسائل التي تؤثر على أنشطة كل منهما وللاتفاق على المساعدة المتبادلة. وقد قدمت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا دعما قيما خلال حادثة احتجاز الرهائن التي وقعت في ١٩ شباط/فبراير وكذلك أثناء إغلاق جسر إنغوري الرئيسي.

٣٢ - وعقد مجلس رؤساء بلدان رابطة الدول المستقلة اجتماعا في موسكو في ٢٩ نيسان/أبريل، وقرر هذا الاجتماع، في جملة أمور، تمديد ولاية قوة حفظ السلام حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بموافقة الطرفين؛ والمطالبة بإلحاح بدء العودة المنظمة للاجئين والنازحين، وبأن تكتمل عودتهم إلى إقليم غالي (بحدوده القديمة) بحلول نهاية عام ١٩٩٨ بناء على الآليات التي وضعها ممثلو الطرفين والاتحاد الروسي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والتوصية بإلحاح أيضا بأن يقوم طرفا الصراع بدراسة وحل مسألة الاضطلاع، في مرحلة عودة اللاجئين والتطبيع الكامل للحياة في إقليم غالي (داخل حدوده القديمة)، بإنشاء حكومة انتقالية مؤقتة من شأنها أن تعمل بمشاركة مباشرة من الوسطاء والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقرر رؤساء الدول كذلك القيام، في خلال شهر واحد وبناء على الآلية التي وضعها طرفا الصراع، بصياغة خطة لإعادة نشر قوة حفظ السلام؛ والاضطلاع في حالة المعارضة في عودة اللاجئين وظهور تهديد للسلام والأمن في المنطقة بالنظر في مسألة إدخال تغييرات مناسبة في طابع ومضمون عملية حفظ السلام استنادا إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة الملازمة التي يجوز تطبيقها في مثل هذه الحالات. ولقد صدر القرار المتخذ من قبل رؤساء الدول بوصفه الوثيقة S/1998/372، المرفق. وأعربت القيادة الأبخازية عن تأييدها لتمديد ولاية قوة حفظ السلام، ولكنها انتقدت القرارات الأخرى المتخذة في هذا الاجتماع.

سادسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٣٣ - منذ إيقاف الدوريات، صار من الصعب تقييم الحالة بدقة في المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح في قطاعي زغديدي وغالي. وقد أبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، استنادا إلى

معلومات وردت من قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ومن السلطات المحلية، إن حدة التوتر تصاعدت خلال الفترة التي سبقت وأعقبت "الانتخابات المحلية" الأبخازية التي جرت في منتصف آذار/ مارس. وإضافة إلى ذلك اتسمت الحالة الأمنية في منطقة زغديدي بقدر أكبر من عدم الاستقرار إثر حادثة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس شيفرنادزة يوم ٩ شباط/فبراير. وإذ تستمر الحياة اليومية بصورة عادية، ظاهرياً، في تلك المنطقة، إلا أن حدة التوتر زادت كما يدل على ذلك تعزيز قوات وزارة الداخلية في ذلك القطاع.

٣٤ - واستمرت، خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشطة المجموعات الإجرامية الموجهة ضد السكان المحليين وموظفي المنظمات الدولية، بما فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وإن كانت بدرجة أقل من ذي قبل. غير أن السلطات المحلية على ضفتي نهر إنغوري لا تزال عاجزة عن التصدي بفعالية لهذه المشكلة.

٣٥ - كما استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة زرع الألغام وغيرها من الأنشطة المسلحة التي تنفذها مجموعات معينة لها، على ما يبدو، دوافع سياسية وتستهدف، في معظم الأحوال، السلطات الأبخازية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، مما أدى إلى مقتل اثنين من الموظفين الأبخاز وأربعة مدنيين وإصابة عشرة جنود من قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وعشرة موظفين أبخاز وأربعة مدنيين.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح

٣٦ - يواصل الطرفان انتهاك اتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن حدوث ١٤ انتهاكا من جانب حكومة جورجيا و ٨ انتهاكات من الجانب الأبخازي. وقد تورط في هذه الانتهاكات أفراد من المجندين عثر عليهم في المنطقة الأمنية بدون سلاح. لكن لوحظ وقوع عدد أكبر من الانتهاكات الكبيرة عندما أدخل الطرفان، في عدد من المناسبات، مركبات مدرعة إلى المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح. وإذ تم، في نهاية المطاف، سحب معظم تلك المركبات فإنه لم يتم سحب أحداها وهي مركبة قامت وزارة الداخلية في جورجيا بنشرها في مركز الشرطة في زغديدي. وفي ٢٠ آذار/ مارس، أعيد إدخال أربعة مركبات مدرعة إضافية إلى قطاع زغديدي حيث ظلت هناك حتى ٢٤ نيسان/أبريل بالرغم من الاحتجاجات المتكررة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

٣٧ - ومنذ انقطاع دورياتها الخاصة بالعمليات، لم تستطع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الإبلاغ عن الانتهاكات المطولة لاتفاق موسكو التي أشير إليها في التقارير السابقة.

جيم - وادي كودوري

٣٨ - نظرا لسوء أحوال الطرق خلال فصل الشتاء وما نتج عنه من توقف دوريات البعثة، لم تتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من إجراء تقييم كامل للحالة في وادي كودوري. فقد بدت الحالة هادئة في بداية شهر شباط/فبراير عندما كان الوصول إلى الوادي متيسرا. ولم تبلغ قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي سحبت نقاط تفتيشها الموجودة في أقصى الشرق ولكنها احتفظت بوجودها في الوادي، عن أي انتهاكات لاتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤.

سابعاً - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٩ - لم تشهد جورجيا تغييرا يذكر في المجال الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمضي الحكومة قدما في تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي وتمخض جهودها عن نتائج إيجابية وفقا لما يتبين من معدلات النمو الاقتصادي في البلد واستمرار السيطرة على التضخم واستقرار العملة الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي قطاع الطاقة على الخصوص، تتخذ الحكومة خطوات إيجابية يتوقع أن تفضي، على المدى البعيد، إلى الحد من الآثار الضارة للتحويل الاقتصادي. غير أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي استمرت أكثر مما كان متوقعا ويحتمل أن تختتم في أيار/ مايو. وسترتب على ذلك آثار بالنسبة لتسديد القروض من اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

٤٠ - ويجري وفقا لقرارات مجلس الأمن بحث عملية توسيع نطاق عملية الانتعاش الاقتصادي ليشمل أبخازيا، جورجيا، وذلك تحت رعاية مجلس التنسيق. ووفقا للاتفاقات التي توصل إليها المجلس في دورته المعقودة في تبيليسي يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أوفد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بصفته منسقا للفريق العامل الثالث المعني بإعادة البناء في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للأمم المتحدة، إلى أبخازيا، جورجيا. وقد كُلِّف المجلس البعثة بمهمة تقييم وتحديد الاحتياجات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، على المدى القصير والمتوسط. وقد اضطلعت البعثة بأنشطتها في الفترة ما بين ١٤ شباط/فبراير و ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ (انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٤١ - ومن السمات العامة لاستنتاجات البعثة الحالة السيئة جدا للهياكل الأساسية المادية في جميع القطاعات والتي لا يزال معظمها يتدهور. وفي هذا السياق، فإن المعونة الإنسانية لا تزال تتسم بالأهمية بالرغم من أن المساعدة تتحول تدريجيا، مع انتهاء أزمة النزاع، من إنقاذ الأرواح والإغاثة الطارئة إلى أنواع من أنشطة تشمل القيام بعمليات إصلاح أساسية للهياكل العامة مثل المدارس والعيادات الصحية.

٤٢ - ومع ذلك يلاحظ التقرير أن محاولات الإصلاح سوف تتأثر بقيود عديدة. وعلى سبيل المثال، كان لفقدان ما يزيد عن نصف السكان الذين كانوا موجودين في عام ١٩٨٩، أثر مدمر على قدرة المنطقة على

استعادة إمكاناتها الاجتماعية والاقتصادية. وهناك ارتباط وثيق بين هذا القيد وعدم الاستقرار الديموغرافي الراهن، وكذا عدم وجود جدول زمني لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى المنطقة.

٤٣ - وفي ضوء هذه الاعتبارات، اقترحت بعثة تقييم الاحتياجات نهجا ذا شقين، يجمع عناصر تتعلق ببرامج قطاعية وأخرى تتعلق بالمناطق. وسيكون من اللازم اتباع النهج القطاعي إزاء عمليات تحسين الهياكل الأساسية الرئيسية، مثل بناء الطرق أو تطعيم الماشية. ويسعى النهج الخاص بالمناطق إلى تنشيط المجتمعات المحلية وليس إلى إنعاش القطاعات. وفيما يتعلق بالإنجاز فيفترض أن تحترم جميع الأطراف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثامنا - ملاحظات

٤٤ - ومن شأن العمل الأساسي الذي اضطلع به في الأشهر القليلة الماضية أن يكون قد أتاح التقدم في عملية السلام بشكل أسرع. ومما يؤسف له أن عددا من التطورات قد أبطأت من الزخم، وذلك من قبيل "الانتخابات المحلية" في أبخازيا وجورجيا، وتنفيذ "قانون الخصخصة"، والتغييرات المقترحة في الأسماء الجغرافية هناك، إلى جانب المشاكل الأخيرة في الأداء العادي للأفرقة العاملة التابعة لمجلس التنسيق. ومن العوائق أيضا، تلك العقوبات التي ظهرت فيما يتصل بالإقليم الذي تسيطر عليه جورجيا والتي تتعلق بالتشغيل العادي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أو توفير المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات لأبخازيا، جورجيا. وثمة مثال في هذا الصدد وهو إغلاق جسر إنغوري الرئيسي لفترة طويلة. وإني أدعو طرفي الصراع إلى الامتناع عن إتيان أي عمل قد يقوض الجهود التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن، وإلى بذل أقصى ما لديهما لدعم عملية السلام، وإظهار الإرادة السياسية الضرورية، من أجل بلوغ نتائج محددة بشأن القضيتين الأساسيتين - عودة اللاجئين والمركز السياسي لأبخازيا، جورجيا.

٤٥ - وحق اللاجئين والمشردين إلى العودة إلى ديارهم بالمنطقة حق لا نزاع فيه. ولا يمكن قبول آراء من يرغبون في منعهم من العودة، أي في إطالة ما يتحملونه من صعوبة ومعاناة. وفي نفس الوقت، لا يجوز مع هذا أن يستخدم العنف كوسيلة للحث على إيجاد تسوية لقضية اللاجئين. والحوار السياسي وزيادة المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية للمنطقة يوفران طريقا سلميا لتيسير عودتهم.

٤٦ - وينوي ممثلي الخاص عقد اجتماع آخر رفيع المستوى بجنيف في أيار/مايو ١٩٩٨. وسيوفر هذا الاجتماع للأطراف فرصة جديدة لإحراز التقدم. ومن أجل الاضطلاع بهذا، يجب على كلا الطرفين مع ذلك أن يثبتا التزامهما بتسوية الصراع من خلال مفاوضات حقيقية وتكيف متبادل.

٤٧ - وإني أشعر بالامتنان لحكومة جورجيا إزاء مساعدتها أثناء أزمة أخذ الرهائن في ١٩ شباط/فبراير وبعدها، وكذلك للرئيس شيفرنادزة، حيث أن هذه الأزمة قد حُلَّت بتوجيه قوي منه. وأعتقد مع هذا أن هناك كثير مما ينبغي الاضطلاع به من قبل كلا الجانبين، ولا سيما من قبل حكومة جورجيا، بهدف تحسين

الحالة الأمنية في منطقة عمل بعثة المراقبين. وثمة دلائل في الواقع تشير إلى أن غالبية الاعتداءات على ميليشيا الأبخاز وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والتي كانت لها آثار بالنسبة لأنشطة بعثة المراقبين، قد اضطلع بها بتنسيق من جانب الجماعات المسلحة التي تعمل من الجانب الجورجي من نهر أنغوري. وحدثت، علاوة على ذلك، حادثتان لأخذ الرهائن في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ في الإقليم الذي تسيطر عليه جورجيا.

٤٨ - وأشعر بالقلق بشأن السلامة الشخصية للمراقبين العسكريين غير المسلحين التابعين للأمم المتحدة الذي يُطلب منهم العمل في ظل ظروف بعيدة كل البعد عن الأمن، كما هو الحال في الوقت الراهن بالمنطقة. وتشارك في هذا الرأي حكومات البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين في البعثة، حيث أعربت عن بالغ قلقها في هذا الصدد وطلبت اتخاذ تدابير مناسبة لتصويب الوضع. وفي حالة موافقة مجلس الأمن على فكرة وحدة الحماية الذاتية، التي ورد وصفها في الفقرة ٢٦ أعلاه، وهي وحدة ينبغي تقديم قواتها، لأسباب عملية، من جانب بلد واحد، فإن ممثلي الخاص سيتشاور بشأنها مع السلطات الأبخازية، في تعاون وثيق مع مجموعة "أصدقاء الأمين العام"، مع مراعاة أن موافقة كلا الطرفين شرط أساسي لنشر وحدة من هذا القبيل. وسأقدم بأسرع ما يمكن، في إضافة هذا التقرير، بيانا عن الآثار المالية ذات الصلة.

٤٩ - وإذا كان مجلس الأمن يفضل اتباع نهج مخالف، فإن الخيارات الثلاثة التالية ما زالت قائمة: (أ) تقليل قوة بعثة المراقبين إلى أقل حد ممكن، مما يتوقف على حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية؛ (ب) إعادة نشر بعثة المراقبين حسب قوامها المأذون به واستئناف العمليات السابقة مع استخدام المركبات المقاومة للألغام والقذائف؛ (ج) تعزيز ترتيبات الأمن مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي حين أن الخيار الأول يتضمن تجنب تعريض حياة المراقبين للخطر، فإنه سيؤدي إلى تهيئة حالة يتعذر فيها على البعثة أن تنفذ ولايتها، مما سيؤثر بشكل كبير على عملية السلام. ومن شأن الخيار الثاني أيضا أن يعرض المراقبين لخطر حقيقي كبير. وفيما يخص الخيار الثالث، يلاحظ أنه على الرغم من أن قوة حفظ السلام قد حققت للبعثة دعما أمنيا هاما في مناسبات عديدة، فإن دور وطبيعة البعثة يتطلبان وجودها على نحو كامل الاستقلال. وعلاوة على ذلك، فإن قوة حفظ السلام قد تعرضت بنفسها للأسف لما يقرب من ٢٠٠ حالة إصابة، تتضمن ٤٧ حالة قتل، أثناء السنوات الأربع الماضية، من جراء أعمال ذات بواعث سياسية، فيما يبدو، على يد جماعات مسلحة. وفي ظل هذه الظروف، قد يؤدي الاضطلاع بروابط أكثر وثاقة إلى آثار سلبية بالنسبة لأمن أفراد بعثة المراقبين.

٥٠ - وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص، السيد ليفيو بوتوا، وكافة الأفراد العسكريين والمدنيين بالبعثة، إزاء تفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم من جانب مجلس الأمن، في ظل ظروف صعبة تتسم بالخطر في بعض الأحيان.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
جورجيا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٥	الأردن
١	ألبانيا
١١	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٥	باكستان
٨	بنغلاديش
٤	بولندا
٤	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٤	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٤	السويد
٥	سويسرا
-	فرنسا
٤	مصر
١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٥	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
٩١	المجموع

— — — — —